



الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7 - 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

الملخص العام

ألف - لمحة عامة عن ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

1- لقد أعدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام 2021 ووضعتها في اعتبارها الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. إن هذه الأوقات غير المألوفة الصعوبة تمثل تحدياً يُختبر به صمود منظومات وبنى المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، بما فيها المحكمة، وقدرتها على التكيف. وعلى الرغم من القيود التي تنطوي عليها التدابير ذات الصلة التي اتخذتها الحكومات، تدبّرت المحكمة أمر استدامة إنتاجيتها العالية طيلة فترة الأزمة من خلال مسارعتها إلى إجراء تكييفات في عملها، واتخاذها تدابير ابتكارية، واعتمادها على قوة العاملين فيها وتفانيهم في العمل.

2- لقد عزّزت هذه الظروف حرص المحكمة على تقديم ميزانية مقترحة لعام 2021 تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقدير. فالمحكمة تقترح ميزانية مجموعها 148.5 مليون يورو، تنطوي على انخفاض فيما يخص عام 2021 مقداره 0.7 مليون يورو، ونسبته -0.5 في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. وتهدف الميزانية المقترحة لسد تكاليف منها تكاليف عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، والمحاكمات، وحماية الشهود، وخدمات اللغات، والمساعدة القانونية، وتعويض المجني عليهم ومساعدتهم على نحو حقيقي فعال، وإدارة مختلف مرافق المحكمة. ومن الجدير بالملاحظة أن مبلغ ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2021 يظل مقارباً لمبلغ ميزانية عام 2020 المعتمدة بالنظر إلى قرار جمعية

* وثيقة مُعاد إصدارها لأسباب تقنية.

الدول الأطراف ("الجمعية") القاضي بتمويل ما مقداره 479.7 ألف يورو في إطار ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة من الفائض النقدي لعام 2017.

3- فمستوى ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2021 يأتي نتيجةً متعمدةً لحرص شتى وحدات المحكمة القوي على تفهم الوضع الناجم عن الضغوط الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي من جراء الجائحة العالمية، والعمل في الوقت نفسه لإقامة التوازن مع لزوم مواصلة إعادة تأكيد الغرض المنشود من نظام روما الأساسي واستدامة توفير مقدار الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتكفل بإجراء عمليات المحكمة الأساسية في عام 2021 والحفاظ على قدرتها على النهوض بالمهام الكبيرة المنوطة بها.

4- وإذ تقدم المحكمة ميزانية لعام 2021 يقارب مبلغها مبلغ ميزانية عام 2020 المعتمدة فهي قد حدّدت تدابير شتى يتيح اتخاذها تحقيق تخفيضات ووفورات بغية الحد من أثر الزيادات التعاقدية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد (6.4 ملايين يورو)، وأثر المتطلبات الجديدة الخاصة بأنشطة قضائية متعلقة بالإجراءات الابتدائية في قضيتين والإجراءات التمهيدية في قضية واحدة جديدة، لم تكن قد هيئ لها فيما يخص عام 2020 (زهاء 2.0 مليون يورو).

5- وقد عُوّضت الزيادة الناجمة عن ذلك تعويضاً كاملاً من خلال إعمال تدابير صارمة على نطاق المحكمة جمعاء من أجل تقليص التكاليف، وضمان الصمود المؤسسي، وتعزيز المرونة وإمكانية تعديل النطاق في بُنى المحكمة وعملياتها. وفي هذه الاعتبارات الاستراتيجية التي تكتنفها المصاعب، استُرشد في المقام الأول والأهم بالخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021، مُكمّلةً بالخطتين الاستراتيجيتين الخاصتين على وجه التحديد بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة للفترة ذاتها. وسيضمن هذا النهج استعمال موارد المحكمة على أفضل وجه، كما يؤكّد في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء.

6- إن الواقع القائم حالياً على نطاق العالم يهيئ للمحكمة فرصة تقييم مدى مناسبة بعض بنائها وطرائق عملها للبيئة الجديدة. وعلى العموم يتعيّن على المحكمة الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على قدراتها المتوفرة من أجل المستقبل، قدراتها التي استثمرت فيها الدول على امتداد سنوات عديدة، وأتاحت للمؤسسة الصمود والقدرة على التكيف أمام التحديات الجديدة التي لم يسبق لها مثيل والمتطلبات الدائمة التزايد فيما يتعلق بمهامها وأنشطتها. ويُتوخى أن يضمن بعض التدابير التي أُعْمِلت في إعداد ميزانية عام 2021 المزيد من الصمود عن طريق استبانة المجالات التي يمكن فيها الأخذ بمنحى يكون أكثر مرونة وإتاحةً لإمكانية تعديل النطاق. ويمكن من الآن رؤية بعض العلامات الدالة على هذا النهج في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، لأن المحكمة اتخذت قرارات استراتيجية لها تبعات تتعلق بالسياسات لفترة تشمل جزءاً من السنة التالية، وحدّدت غايات ستهيئ فرصاً لإعادة تقييم بعض النماذج والسيرورات المعمول بها فيها.

باء- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام 2021

7- حدّد كبار مسؤولي المحكمة، عن طريق مجلس التنسيق، عدداً من الأولويات الاستراتيجية لأنشطة المحكمة في عام 2021. ومن المهم التنويه إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسّد ما يمكن إلى حد معقول ترقيته فيما يخص عام 2021 وقت إعداد هذه الوثيقة، وبالنظر إلى جائحة كوفيد-19، وقد تتأثر لاحقاً بواقع عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

8- إن كبار مسؤولي المحكمة، إذ صاغوا هذه الأولويات على صعيد الميزانية ومسببات التكاليف الرئيسية في إطارها، اعتمدوا على الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 والأهداف الاستراتيجية المبينة فيها باعتبارها مبادئ إرشادية في عملهم الدؤوب لتقديم ميزانية تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقتير. وتمثل هذه الأهداف الاستراتيجية حجر الزاوية في نهج المحكمة في مجال التخطيط وهي تظهر على نحو بارز في التخطيط لميزانيتها لعام 2021. وتكتمل الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء بخطين استراتيجيتين منفصلتين للفترة ذاتها خاصتين بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة.

9- ويتمثل هدف المحكمة الذي يعلو على غيره من الأهداف في التوصل إلى منظومة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالفعالية والنجاعة والطابع العالمي، بموجب نظام روما الأساسي، تجرى في نطاقها عمليات تحقيق ومحاكمات عادلة وسريعة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على فعل ذلك أو غير راغبة في فعله. ولذلك صاغت المحكمة أهدافها الاستراتيجية في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل جميع أنشطة المحكمة وتتجسد في الخطة الاستراتيجية لكل من أجهزتها. والمجالات الثلاثة المعنية هي:

(أ) أداء الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة؛

(ب) التعاون والتكامل؛

(ج) الأداء المؤسسي.

10- إن الخطة الاستراتيجية، إضافة إلى تهيئتها مساراً واضحاً لمضي المحكمة قُدماً فيما يتعلق برسالتها ورؤيتها وأهدافها المحددة الطابع، تهيئ أيضاً إطاراً للتنفيذ. ويُشدد فيها على أهمية قياس الأداء مع الإلحاح على الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي، وتدبر المخاطر، والتخطيط على صعيد الميزانية. وفي هذا السياق حدّدت المحكمة أولويات العمل التالية البيان:

1- تنفيذ ودعم الإجراءات القضائية المتمسمة بالعدالة والسرعة

11- يظل تنفيذ الإجراءات التمهيديّة والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف المتمسمة بالعدالة والسرعة أمام الدوائر يمثل جانباً أساسياً من المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها.

12- إن إجراءات المحكمة معقّدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتباعها، قياساً إلى معظم الإجراءات الوطنية. فكثير عدد الشهود وحجم الأدلة وكثرة اللغات المستعملة في هذه الإجراءات، مع ضرورة توفير الأمن في الميدان وتعاون الهيئات القضائية الوطنية، هي أمور تجعل المحاكمات تستلزم قدرًا باهظًا من الموارد ووقتاً غالباً ما يكون طويلاً. ويمكن أن تؤثر حالات التأخير في جانب من محاكمة واحدة تأثيراً مضاعفاً على جوانب أخرى لعمليات المحكمة وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن النجاعة تتسم بأهمية حاسمة، وتظل المحكمة تعمل بلا كلل لتسريع الإجراءات، بوسائل منها مثلاً وضع الدوائر كتيبات موحّدة لممارستها وعزم مكتب المدعي العام المستمر على التركيز على جعل دفعه جاهزة للمحاكمة أقصى جهوزية ممكنة قبل عرضها على القضاة.

13- ويمكن ارتقاب أن يشهد عام 2021 دعاوى استئناف نهائي لأحكام وقرارات تصدر في ثلاث قضايا، هي قضية أنتاغندا (Ntaganda) وقضية اغبغبو (Gbagbo) واثليه غوديه (Blé Goudé) وقضية أونغوين (Ongwen). كما يمكن أن تُرفع دعاوى استئناف تمهيدي في قضايا تنظر فيها حالياً الدائرة

الابتدائية وقضايا تنظر فيها الدائرة التمهيدية. وعليه فإن المحكمة ستظل تضطلع بعبء عمل باهظ في الدرجة الاستثنائية.

14- وفي الدرجة التمهيدية يُتوقع أن تُعتمد في نهاية عام 2020 التهم في قضية عبد الرحمن، على أن يصدر القرار ذو الصلة في أوائل عام 2021. وإذا اعتمدت التهم في هذه القضية فيمكن أن تبدأ أعمال التحضير للمحاكمة في عام 2021. ويُتوقع أن تكون قضيتان - هما قضية الحسن وقضية يكاتوم (Yekatom) وأنغيسونا (Ngaissona) - قد بلغتا مرحلة انعقاد جلسات المحاكمة، ويُرتقب أن يصدر في مطلع عام 2021 حكم في قضية أنغوين (Ongwen). وقد تتأتى عن هذا الحكم أنشطة تتعلق بالنطق بالعقوبة وجبر الأضرار.

15- وسيتمتع أن يُؤمّل في إطار نظام المساعدة القانونية في عام 2021 عدد من أفرقة الدفاع يصل حتى 11 وعدد من أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم يصل حتى 9.

-2 الاضطلاع، أولاً، بإجراء ودعم توسع عمليات تحقيقٍ ناشط، تشمل على عمليات ميدانية

16- عملاً بقرار صادر عن اللجنة التنفيذية لمكتب المدعي العام ("المكتب")، يتسق مع خطة المكتب الاستراتيجية وسياسته في مجال انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها، سُجري المكتب في الشطر الأول من عام 2021 على أساس الأولوية توسع عمليات تحقيقٍ ناشط، بغية تنجيز الأنشطة التي شهدت تأخيراً بسبب الجائحة الحالية. ويهيئ المكتب لإجراء عمليات تحقيقٍ ناشطٍ طيلة عام 2021 في الحالات السبع التالية للبيان: الحالة في أفغانستان (الخاضعة حالياً لطلب إحالة بموجب المادة 18 من النظام الأساسي تجري معاملة، لكنها تستلزم على الرغم من ذلك الاضطلاع بأنشطة متابعة)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بوروندي، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة الثانية في كوت ديفوار، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي. وفيما يتعلق بعمليات التحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ في الحالة الثانية فيها) وجورجيا، يخطط المكتب لإنجاز مرحلة التحقيق في النصف الأول من السنة، ما سيفضي إما إلى الاضطلاع بأنشطة تمهيدية وإما إلى إنجاز عمليات التحقيق في النصف الثاني من عام 2021. إن هذا المنحى القائم على تناول القضايا على أساس درجات أولويتها يلزم للتكفل بسرعة العمليات ونجاعتها وفعاليتها، وزيادتها سرعةً ونجاعةً وفعاليةً عند الإمكان، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة للمكتب وضرورة تفادي التوسع المفرط في مجالات استخدام هذه الموارد. لكن ستواصل متابعة جميع الحالات الخاضعة للتحقيق، وذلك مثلاً فيما يخص الدلائل أو الآفاق الجديدة لإلقاء القبض على المشتبه بهم، أو استمرار التواصل مع الشهود في القضايا التي لمّا يزل يُنتظر القبض على المشتبه بهم فيها.

17- وتجري حالياً توسع عمليات تدارس أولي (في الحالات في أوكرانيا، والعراق، وغينيا، والفلبين، وفلسطين⁽¹⁾)، وفنزويلا (حالتين)، وكولومبيا، ونيجيريا). ولمّا كانت عدة عمليات تدارس أولي قد بلغت مراحل متقدمة من مراحل التحليل فيمكن أن تُباشَر عمليات تحقيقٍ جديدة في الفترة المتبقية من عام 2020 أو في عام 2021⁽²⁾. فإذا تعيّن مباشرة فإن مكتب المدعي العام سيتدبر أمر ذلك من خلال العمل الذي يضطلع به فيما يتعلق بالنظر في الحالات على أساس درجات الأولوية. وتُبَيّن في إطار الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني تفاصيل ما يخطط له مكتب المدعي العام.

(1) يُنتظر أن تصدر الدائرة التمهيدية قراراً ذا صلة بناءً على طلب قدمه مكتب المدعي العام وفقاً للمادة 19-3 من نظام روما الأساسي.

(2) انظر <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1465>

18- ويظل قلم المحكمة يقدّم إليها الدعم في الشؤون الإدارية والشؤون التشغيلية في المقر وفي سبعة مكاتب قُطرية هي مكاتب قائمة في أوغندا (كمبالا)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا وبونيا)، وجورجيا (أبيليسي)، وكوت ديفوار (أبيجان)، ومالي (باماكو). ويواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام، إذ يضعان في اعتبارهما المهام المنوطة بكل منهما وجوانب عمليتهما المتصلة بالأمن والسرية على وجه التحديد، تحسينَ تعاونهما وتآزرهما على النحو الأمثل في المقر وفي المكاتب القُطرية. وعلى الرغم من تزايد متطلبات العمل في بعض المجالات والسياق التشغيلي الذي تكتنفه المضاعف في الحالة في مالي والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تدبّر قلم المحكمة أمره لكي يقترح تخفيضاً في مقدار المتطلبات من الموارد من خلال أعمال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ومن خلال تدابير أخرى من قبيل إعادة تخصيص الموظفين داخلياً بنقلهم من أحد المكاتب القُطرية إلى آخر للنهوض بأود ما تشهده الأنشطة من تقلبات. وقد أتاح هذا النهج لقلم المحكمة أن يجري تحوُّلاً على صعيد الأولويات التشغيلية والأمنية في بلدان الحالات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه قد تحققت تخفيضات هامة في مكاتب قلم المحكمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

-3

مواصلة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا، وربما في أربع قضايا

19- يُتوقع أن يشهد عام 2021 تواصلَ تنفيذ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الأوامر بجبر الأضرار في قضية لوبنغا (Lubanga) وقضية كاتنغا (Katanga) وقضية المهدي، ما يستلزم استمرار الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة. وفي قضية لوبنغا يُتوقع إشراك زهاء 1500 مستفيد من تعويضات جبر الأضرار في البرنامج ذي الصلة خلال كلٍ من أربعة أرباع عام 2021. ويُتوقع أن يستمر في قضية المهدي تنفيذ برنامج جبر الأضرار طيلة عام 2021. فالفحص الرامي إلى التحقق من التأهل للحصول على التعويضات الفردية في قضية المهدي سيستمر طيلة الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، ويُرجَّح أن يُنجز توزيع التعويضات المعنية بحلول نهاية عام 2021. وفيما يخص قضية كاتنغا (Katanga) يُتوقع أن يستمر في عام 2021 تنفيذ جزء من برنامج جبر الأضرار الجماعي. وفيما يخص قضية أنتانغا (Ntaganda) يُتوقع أن يعمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على مشروع خطة التنفيذ ثم ينخرط في التحقق من أهلية المجني عليهم للتعويضات وتنفيذ الأوامر بجبر أضرارهم. إن الأنشطة المتصلة بجبر الأضرار المضطلع بها في عام 2021 ستظل تستلزم دعماً كبيراً من المكاتب القُطرية التابعة لقلم المحكمة ومن أقسامه المختصة، ومنها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم الإعلام والتوعية، وقسم دعم العمليات الخارجية، وقسم الأمن، وقسم المالية، وقسم الميزانية، وقسم الشراء. وإضافةً إلى ذلك يُتوقع أن يستمر خلال النصف الأول من عام 2021 نشاط الممثلين القانونيين، بمن فيهم مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم.

-4

مواصلة تنفيذ استراتيجية تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

20- ستواصل المحكمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية، التي ستكون حينذاك في سنتها الخامسة والأخيرة. وقد حُدِّدت مجالات التحسين التالية البيان في شتى وحدات المحكمة فيما يخص عام 2021:

- أعمال منتج الحد الأدنى القابل للتطوير فيما يخص منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية؛
- مشاريع للمضي في تحسين احتياز بيانات البحث الجنائي العلمي وتدبُّر الأدلة من أجل مكتب المدعي العام؛

▪ تحقيق تحسينات أخرى لأمن المعلومات من قبيل تحسين تدبُّر الإطلاع على المعلومات، وحماية البيانات المحفوظة بوسائل الحوسبة السحابية، وتحسين كشف التهديدات والتصدي لها.

21- وسيواصل قسم خدمات إدارة المعلومات وضع استراتيجية إدارة المعلومات والمواءمة مع تخطيط المحكمة الاستراتيجي للفترة 2022-2024. وقد شُرع في العمل لتقييم التغييرات التكنولوجية التي تستلزمها احتياجات المحكمة إلى التوقعات في المستقبل، ويتوقف تنجيز هذا العمل على الأهداف الاستراتيجية للمحكمة. ومن المجالات الرئيسية المشمولة بذلك السهْر على كون استبدال البنى التحتية الخاصة بالمحكمة المشاركة على انتهاء عمرها التشغيلي مستداماً من ناحية التكنولوجيا ومن ناحية التكاليف الإجمالية للملكية؛ وتسخير استثمارات المحكمة في مجال التكنولوجيات الأساسية لتبسيط السيرورات التشغيلية والقضائية؛ ومواصلة تحقيق تحسينات في أمن المعلومات لحماية العاملين في المحكمة، وجميع الأطراف في الإجراءات القضائية، وسلامة السيرورات والمعلومات.

5- خطة استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال الخاصة بالمباني الدائمة للمحكمة

22- عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والقرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية⁽³⁾، قدمت المحكمة والمقاول الرئيسي الذي تعاقدت معه لصيانة مبانيها إلى لجنة الميزانية والمالية خطة متوسطة الأجل خاصة بعمليات استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال (للفترة 2021-2024) اللازمة للتكفل باستعمال المبنى على نحو سلس. ويفاد بالاحتياجات المالية الأطول أمداً ضمن النص السردى المتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس الوارد في وثيقة ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة وفي مرفقها الثاني عشر.

جيم- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

23- طلبت الجمعية في دورتها الخامسة عشرة، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، إلى المحكمة أن تقدّم اقتراح ميزانية مستداماً، لا تُطلب فيه الزيادات المقترحة إلا بعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويل هذه الزيادات من خلال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة⁽⁴⁾. وإضافةً إلى ذلك طلبت الجمعية إلى المحكمة أن تقدم مرفقاً بوثيقة الميزانية البرنامجية يتضمن معلومات مفصلة عمّا حُقّق في السنة الجارية من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتقديرات ما سيُحقّق منها في السنة التالية⁽⁵⁾. فأفيد لاحقاً عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في وثيقة الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨ ووثيقتها لعام 2019 ووثيقتها لعام 2020⁽⁶⁾.

⁽³⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ICC-ASP/18/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/18/Res.1، الفقرة زي-1؛ والوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 115.

⁽⁴⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة لام-1.

⁽⁵⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة لام-2.

⁽⁶⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة عشرة، نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2017 (ICC-ASP/16/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 38 حتى 51 والمرفق العاشر؛ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018 (ICC-ASP/17/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 35 حتى 41 والمرفق الحادي عشر.

24- وقد توصلت المحكمة في إطار ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة إلى تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المحكمة مقدارها 3 180.5 ألف يورو (2.1 في المئة). وعلى وجه الإجمال يبلغ التخفيض في المبالغ المرجعية الأساسية ما مجموعه 2 042.2 ألف يورو. وبهذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تسنى للمحكمة أن تعوّض الزيادات في مجالات أخرى تلزم فيها الموارد لتنفيذ الأنشطة التي تقضي بها ولايتها فيما يخص عام 2021. إن المبادرات على هذا الصعيد تُعرض كلها بالتفصيل في المرفق السادس عشر [من مرفقات وثيقة ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة].

دال- ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

25- تبلغ ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة 144.9 مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على انخفاض يقارب مقداره 0.7 مليون يورو، ونسبته -0.5 في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة (البالغة 145.6 مليون يورو). وعملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين⁽⁷⁾، تُعرض الأرقام الخاصة بالميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفه الخاص بالمباني الدائمة للمحكمة. وعند تضمين الفائدة المتعلقة بتكاليف مشروع المباني الدائمة البالغ مقدارها 3.59 ملايين يورو، تبلغ ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة 148.5 مليون يورو، ما ينطوي على انخفاض نسبته 0.5 في المئة.

26- وكما أشير إليه تنجم المتطلبات الإضافية التي يقارب مقدارها 8.3 مليون يورو عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد (6.4 ملايين يورو) وموارد جديدة (يقارب مبلغها 2.0 مليون يورو) تستلزمها الأنشطة القضائية المضطّعة بما يتعلق بالإجراءات الابتدائية في قضيتين والمرحلة التمهيديّة من الإجراءات في قضية جديدة واحدة. وتُعوّض هذه الزيادة تعويضاً كاملاً بإعمال تدابير صارمة شاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لتقليص التكاليف، والسهر على الصمود المؤسسي، وتعزيز المرونة وإمكانية تعديل النطاق في بُنى المحكمة وعملياتها.

⁽⁷⁾ الوثيقة ICC-ASP/14/15، الفقرة 25.

الميزانية المقترحة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة عام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج
	مقدار	نسبته المئوية		
11 781.8	(2.5)	(299.7)	12 081.5	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
47 388.6	0.0	5.2	47 383.4	
75 917.7	0.0	0.8	75 916.9	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
2 837.0	(14.5)	(479.7)	3 316.7	
2 270.0	-	-	2 270.0	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
3 226.1	-	-	3 226.1	
739.5	4.9	34.8	704.7	البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة
756.5	4.9	35.3	721.2	البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية
144 917.2	(0.5)	(703.3)	145 620.5	المجموع الفرعي
3 585.1	-	-	3 585.1	البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة
148 502.3	(0.5)	(703.3)	149 205.6	المجموع

هـ- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

27- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول مبلغاً مقداره **11.78** مليون يورو، يقارب مقدار ميزانية هذا البرنامج لعام 2020 البالغ **12.08** مليون يورو. ومن الجدير بالملاحظة أنه تسنى للشعبة القضائية أن تعوّض بصورة كاملة الزيادات في التكاليف المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد البالغة **506.1** آلاف يورو.

28- وفيما يتعلق بالموارد البشرية، تطرأ بعض التغييرات على ميزانية الهيئة القضائية بالقياس إلى ميزانيتها لعام 2020، إذ أنها تنطوي على مخصّصات لدفع أجور 18 قاضياً حتى آذار/مارس 2021. وبعد ذلك التاريخ تحيى الميزانية لتمويل ما مجموعه 14 قاضياً حتى نهاية عام 2021. وينطوي ذلك على انخفاض كبير في تكاليف القضاة بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لعام 2020. وقد تستتبع الأنشطة المعترّم إجراؤها في عام 2021 زيادةً في عبء العمل في مرحلة الإجراءات الابتدائية.

29- ويؤوقع النجاح في النهوض بعبء العمل المتعلق بالقضايا في عام 2021 بفضل مواصلة اتّباع سياسة توحى المرونة في نشر الموظفين بين الشعب القضائية كما يجري في عام 2020 وتبعاً للتغيرات في الاحتياجات المتصلة بعبء العمل المتعلق بالقضايا وعلى نحو يعزّزه التنسيق الفعال بين الشعب. ويؤسحى أن يفضي هذا النهج إلى زيادة هامة في مردود الموظفين وإلى تحسين مهاراتهم الفردية وتنويعها. وبناءً عليه لن تطلب الهيئة القضائية، على الرغم من التغير المحتمل أن يطرأ على الأنشطة القضائية، أية موارد إضافية من الموظفين زيادةً على عدد الموظفين الذي طُلب واعتمد فيما يخص عام 2020 (وهو بحد ذاته لم ينطو على أي تغيير بالقياس إلى نظيره المعتمد فيما يخص عام 2018).

30- وفي سياق حرص البرنامج الرئيسي الأول على تقديم ميزانية لعام 2021 تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقدير، لا يُقترح أي تغيير فيما يتعلق بالتكاليف غير المتصلة بالعاملين.

الميزانية المقترحة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغيير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
	مقدار	نسبته المئوية		
4 711.1	(14.6)	(805.8)	5 516.9	القضاة
5 747.2	7.6	405.3	5 341.9	تكاليف الموظفين
1 179.0	9.3	100.8	1 078.2	سائر تكاليف العاملين
144.5	-	-	144.5	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
11 781.8	(2.5)	(299.7)	12 081.5	المجموع

واو- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

31- يقترح مكتب المدعي العام ميزانية مقدارها **47.38 مليون يورو لعام 2021**. فميزانيته المقترحة، استناداً إلى أنشطته اللازمة المخطط للاضطلاع بها في عام 2021، وتنفيذاً لخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021، تزيد زيادة مقدارها **5.2 آلاف يورو (0 في المئة)**، على المقدار البالغ **47.38 مليون يورو** الذي اعتمده الجمعية لعام 2020.

32- لقد تدبر مكتب المدعي العام الأمر لكي يبقى نشطاً خلال أزمة كوفيد-19 بتعديل منحي اضطلاع به بأنشطته، بما في ذلك اتباعه طرائق تحقيقية ابتكارية، واعتماده على قوة "ميزته الإنتاجية" الأساسية: ألا وهي موظفوه. ولئن ظل المكتب يحقق تقدماً فقد أحدثت الأزمة أثراً لا مناص منه فيما يخص سرعة الأنشطة ومداهما. ولذا يحتاج المكتب إلى هذه الموارد بغية استدراك ما فات خلال الشطر الأول من عام 2021، ولكي يتسنى له التحرك السريع حيال ما يمكن أن يكون فرصاً فريدة أو محدودة لجمع المعلومات وغيرها من الأدلة.

33- ويركز مكتب المدعي العام ضمن خطته لعام 2021 على مجالات رئيسية ثلاثة: (أ) تحديد درجات الأولوية المولاة للتحضير للقضايا التي تبلغ المرحلة الابتدائية؛ (ب) عمليات التحقيق الناشط التي يُحتمل أن تُحقق فيها نتائج ملموسة فيما يتعلق بالأوامر (المُحرَّزة بالأختام) بالقبض على مشتبه فيهم؛ (ج) العمل بموازاة ذلك على صون الأدلة ووضع استراتيجية لإنجاز تناول حالتين.

34- وتشمل الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام أثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد في عام 2021، عملاً بالزيادات التي طرأت في إطار هذا النظام منذ عام 2019، التي تعادل ما مقداره 3.1 ملايين يورو. وتشمل هذه التسويات تغييرات في رواتب الموظفين المحليين و/أو تغييرات في مكان العمل. ولتعويض هذه الزيادة وتقليل الأثر المالي للأنشطة التي يتعين على المكتب والمحكمة أن يضطلع بها في عام 2021، عمل المكتب على جبهتين: (أ) التمهيد الدقيق في الطلبات الداخلية المتعلقة بالموارد من الموظفين والموارد من غير الموظفين؛ (ب) تحسين وجوه العمل التأزري والتنسيق مع وحدات قلم المحكمة.

35- وقد أجرى مكتب المدعي العام تقييماً وافياً للوظائف التي طُلبت وأُقرت في إطار الميزانية السابقة لكنها لم تُشغل في عام 2020 وذلك كجانب من التدابير التي اتُّخذت في مطلع السنة للتخفيف من أثر الزيادة المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد والتي لم تُدرج في إطار الميزانية المعتمدة. وقد حرص المكتب، حيثما أمكن الأمر، على إبقاء مثل هذه الوظائف شاغرة فيما يخص عام 2021 أو على تمويلها

لبضعة أشهر منه فقط، عامداً إلى تأخير التوظيف حتى الشطر الأخير من تلك السنة. وقد أتاحت هذه التدابير تقليص الاعتمادات المخصصة لسد تكاليف الموظفين تخفيضاً يقارب مقداره 1.3 مليون يورو.

36- ولما كان الفارق الذي يجب سده يبلغ 3.1 ملايين يورو، وكان ثمة حد لعدد الوظائف الشاغرة التي يمكن إبقاؤها غير مشغولة بالنظر إلى ارتفاع مقدار أنشطة المكتب، فقد حُققت تخفيضات كبيرة في جزء مبلغ الميزانية المخصصة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين. إن هذه التخفيضات تبلغ 1.7 مليون يورو وتمثل تقليصاً تزيد نسبته على 36 في المئة بالقياس إلى الاعتمادات المقررة في إطار ميزانية عام 2020 لسد تكاليف الأنشطة والعناصر المدرجة في إطار بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

37- إن التخفيض الأكبر مقداراً حُقّق في إطار بند تكاليف السفر. بيد أن المكتب يسعى إلى الحفاظ على قدرته على إجراء بعثات من أجل دعم الأنشطة التحقيقية وأنشطة المقاضاة وإحراز تقدم فيها. وقد صيغ طلب الاعتمادات المخصصة للسفر فيما يخص عام 2021 بوضع عوامل ومتطلبات عدة في الاعتبار، مع العناية بإقامة التوازن بين ضرورة الحفاظ على فعالية العمليات والرغبة في تقليل أثرها المالي. وقد فعل المكتب ذلك من خلال '1' السهر في المقام الأول والأهم على تقليل المخاطر المحيطة بموظفي المكتب المشاركين في البعثات وجميع أولئك الذين يتفاعلون مع موظفيه في المقر وفي الميدان؛ '2' التكفل بتحقيق تقدم كافٍ في عمليات المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي يمكن أن تُجرى فيها محاكمة في عام 2021 وعمليات التحقيق المنطوية على أفق واعد لإصدار أوامر بالقبض على مشتبه بهم والانتقال إلى المرحلة التمهيديّة؛ '3' تعظيم مردود تكاليف البعثات بالاستفادة من تدابير تحقيق النجاحة التي صُمّمت ونُفذت خلال طارئ كوفيد-19 في عام 2020.

38- وقد أولى مكتب المدعي العام وقلم المحكمة، في إعداد الميزانية المقترحة لعام 2021، عناية خاصة لإيجاد أجمع السبل وأكثرها فعالية للتخطيط للأنشطة التي تستلزم دعماً من وحدات قلم المحكمة (ما يسمى بـ"طلبات الخدمات"). وبلاستفادة من الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة، ومن العبر المستخلصة في إطار تدبر العمليات على نحو مختلف خلال طارئ كوفيد-19 على الخصوص، تسنت لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة استبانة سبل بديلة لأداء بعض الأنشطة وبالتالي لتحقيق وفورات، من قبيل الاستعانة على نحو أكثر تواتراً بالروابط الفيديوية فيما يخص إدلاء الشهود بشهاداتهم في المحكمة عندما يكون ذلك مناسباً.

39- إن الجدول أدناه يبيّن على نحوٍ وجيزٍ الزيادة بحسب بند الميزانية الرئيسي:

الميزانية المقترحة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
	مقداره	نسبته المئوية		
33 031.9	881.0	2.7	32 150.9	تكاليف الموظفين
11 254.0	893.2	8.6	10 360.8	سائر تكاليف العاملين
3 102.7	(1 769.0)	(36.3)	4 871.7	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
47 388.6	5.2	0.0	47 383.4	المجموع

زاي- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

40- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره 75.9 مليون يورو، أي إنها لا تطوي على أي تغيير (0 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغة 75.9 مليون يورو.

41- لقد استُبين سببان رئيسيان للزيادة في المتطلبات في قلم المحكمة فيما يخص عام 2021: الزيادات التعاقدية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد (2.5 مليون يورو)، وموارد جديدة تستلزمها الأنشطة القضائية فيما يتعلق بالإجراءات الابتدائية في قضيتين والمرحلة التمهيدية في قضية جديدة واحدة (زهراء 2.0 مليون يورو). وإزاء هذه الزيادات وغيرها من الارتفاعات المتوقع أن تشهد الاحتياجات إلى الموارد، سعى قلم المحكمة على نحو فاعل إلى تعويض أثرها تعويضاً كاملاً بقيامه عند الإمكان بإعادة تقييم المقدار اللازم من دعم الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام 2021 وإعمال تدابير صارمة شاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لتقليل التكاليف، والسهر على الصمود المؤسسي وتعزيز المرونة وإمكانية تعديل النطاق في بُنى المحكمة وعملياتها. واسترشد قلم المحكمة في ذلك بالخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021، والخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة ذاتها. إن هذه التخفيضات والوفورات والمكاسب المحققة عن طريق زيادة النجاح، التي يقارب مقدارها 4.5 ملايين يورو، أتاحت لقلم المحكمة أن يعوّض تعويضاً كاملاً الزيادة الإجمالية في البندين المشار إليهما أعلاه، ما أتى ميزانية مقترحة لعام 2021 تساوي من حيث المقدار الاسمي ميزانية عام 2020 المعتمدة.

42- إن طلبات الموارد الإضافية محدودة جداً وهي لا تُقدّم إلا عندما تكون ضروريةً ضرورةً صارمة لأغراض الاضطلاع بالأنشطة المعهود بها إلى قلم المحكمة في إطار ولايته ضمن سياق افتراضات وأولويات ميزانية عام 2021. فالمقدار الإضافي البالغ 2.0 مليون يورو المطلوب من أجل الإجراءات القضائية هو بالتالي نتيجة مباشرة للمتطلبات المزیدة على صعيد المساعدة القانونية من أجل قضية الحسنة وقضية يكاتوم (Yekatom) وأنغيسونا (Ngaissona) وقضية عبد الرحمن. وعلاوةً على ذلك تلزم موارد إضافية للنهوض بأود الجلسات في محاكمتين طيلة عام 2021 ولا سيما فيما يخص إدارة استعمال قاعات المحكمة، وإدلاء الشهود بشهاداتهم في المحكمة أو عن بعد، وخدمات اللغات، بما فيها الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية ولغة السنغو ولغة التماشيق.

43- وسعيًا إلى تحديد أهداف داخلية من شأنها أن تزيد المرونة على مر الزمن بإعمال سيرورات يُرمى منها إلى التوصل إلى تعزيز إمكانية تعديل مقدار الموارد ونطاق العمليات، زيد في الميزانية المقترحة لقلم المحكمة لعام 2021 معدّل شغور الوظائف المعمول به فيه من 10 في المئة إلى 12 في المئة. وسيستغل قلم المحكمة، بحسب الاقتضاء، الشواغر الحالية والمستحقة بغية تصميم سبل أنسب وأكثر استدامة لتوفير الخدمات وإجراء العمليات على نحو يتوافق مع واقع العمل الذي تواجهه المحكمة. وكذلك أخذ قلم المحكمة في إطار تخطيطه بحقيقة أن القيود القائمة في عام 2020، ولا سيما فيما يتعلق بالسفر، يمكن أن تظل ذات أثر في عام 2021. وعليه فإن قلم المحكمة طبّق تخفيضات في تكاليف السفر وتكاليف التدريب تشمل شتى الوحدات. وطُبِّقت تخفيضات مماثلة على العمليات الجراة ضمن البلدان، ولا سيما فيما يخص دعم البعثات وإدلاء الشهود بإفاداتهم، وحُطِّط لزيادة الاستعانة بالإدلاء بالشهادات بواسطة الروابط الفيديوية فيما يخص عام 2021. كما حُقِّقت تخفيضات أخرى بإرجاء عدد من تحسينات البنى الأساسية المخطّط لها، في المكاتب القطرية وفي المقر.

44- ومن المدير بالملاحظة أن قلم المحكمة ما انفك منذ عام 2018 يخفض مقدار ميزانيته البرنامجية وأن مقدار ميزانيته المقترحة لعام 2021 غدا أدنى من مقدار ميزانيته المعتمدة لعام 2017 البالغ 76.63 مليون يورو.

الميزانية المقترحة	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
عام 2021 (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية	بآلاف اليوروات	عام 2020 (بآلاف اليوروات)	
47 321.9	1.1	503.5	46 818.4	تكاليف الموظفين
4 364.1	9.7	387.5	3 976.6	سائر تكاليف العاملين
24 231.7	(3.5)	(890.2)	25 121.9	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
75 917.7	0.0	0.8	75 916.9	المجموع

حاء - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

45- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع مبلغاً مقداره **2.84 مليون يورو**، ينطوي على انخفاض صافي مقداره **479.7 ألف يورو** (ونسبته **14.5 في المئة**) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. إن هذا الانخفاض يعزى رئيسياً إلى عدد من التكاليف غير المتكررة المهياً لسدها في إطار ميزانية عام 2020، منها التكاليف المرتبطة بلجنة انتخاب المدعي العام والمراجعة التي يجرها خبراء مستقلون، التي سُدت استثنائياً بالفائض النقدي لعام 2017. وإضافةً إلى ذلك حُققت بعض الوفورات من خلال تشكيلة من التدابير، مثل إجراء تعديلات جديدة على الموارد من الموظفين بغية سد الاحتياجات الفعلية للأمانة على نحو تنوحي به المرونة المقترنة بمراعاة اعتبارات النجاعة ومفاعيل العمل التأزري.

الميزانية المقترحة لعام	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
2021 (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية	بآلاف اليوروات	عام 2020 (بآلاف اليوروات)	
1 217.4	18.1	186.9	1 030.5	تكاليف الموظفين
693.8	17.5	103.5	590.3	سائر تكاليف العاملين
925.8	(45.4)	(770.1)	1 695.9	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
2 837.0	(14.5)	(479.7)	3 316.7	المجموع

طاء - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

46- لا تنطوي ميزانية عام 2021 المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس على تغيير بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغة **2.270 ألف يورو**. وتلزم الاعتمادات المعنية لسد تكاليف الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية وتكاليف استبدال عناصر المبنى التي بلغت نهاية عمرها المفيد (المستبدلات المندرجة في عداد رأس المال). إن ما يُقترح هو في الواقع تخفيض لأنه يشمل استيعاب زيادة مؤشر الأسعار في قطاع إدارة المرافق في هولندا المتوقع أن تبلغ نسبتها 2.5 في المئة. وسيُنقذ هذا التخفيض من خلال مواصلة استبدال العناصر الهشة التي انحارت بالفعل أو تظهر عليها علامات الانهيار الوشيك، دون غيرها من العناصر.

الميزانية المقترحة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة عام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
	مقداره	نسبته المئوية		
-	-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
2 270.0	-	-	2 270.0	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
2 270.0	-	-	2 270.0	المجموع

ياء- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم

47- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة للصندوق الاستثماري للمجني عليهم مبلغاً مقداره **3.23 ملايين يورو**، أي إنها تساوي من حيث المقدار الاسمي ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغة **3.23 ملايين يورو**. إن المبلغ المقترح يستوعب الزيادة المتصلة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد. أما الزيادة في الموارد من الموظفين فهي متصلة قصرياً بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد ولا تجسّد أي زيادة في ملاك الموظفين.

48- عند إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة عاود الصندوق الاستثماري للمجني عليهم الأخذ بخيار إرجاء توظيف من يشغل عدداً من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المُقرّرة فأرجأ توظيف من يشغل بعض هذه الوظائف حتى نهاية عام 2021 بغية الحد من نسبة نمو الميزانية في عام 2021، مخفّفاً في الوقت ذاته الأثر المالي للزيادة في تكاليف الموظفين المعتادة.

49- ويظل الصندوق الاستثماري للمجني عليهم يتبع نهجاً نمائياً مستنداً إلى عمل الأفرقة في تنمية القدرة التشغيلية اللازمة لمواكبة الممارسات المتطورة على صعيد التنفيذ فيما يتعلق بكلتا المهمتين المنوطتين به في إطار ولايته. ويُستثار في تحديد المتطلبات الدنيا من قدرة أفرقة الصندوق المعنية بالحالات (تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وتقديم المساعدة) بالأسبقية التشغيلية ومدى تعقيد ما يصدر عن المحكمة من الأوامر بجبر الأضرار، وباحتمال لزوم تمييز المجني عليهم وفحصهم للبت في استحقاقهم للتعويضات.

50- وفي المقر يَصْمَن الملاك (القانوني والإداري) المعني بالقضايا على وجه التحديد تجاوب الصندوق الاستثماري للمجني عليهم خلال إجراءات جبر الأضرار المختلفة والمتزامنة في أربع قضايا، ومراقبة الجودة، وتدبر السيوروات، والتوجيه التقني، أثناء عملية تمييز المجني عليهم وطيلة عملية تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. كما تُستدام قدرات أساسية عامة في مجالات إيداع الوثائق القانونية والإبلاغ، والشراء، ودعم البرامج، والرصد والتقييم، وجمع الأموال، والإبراز للعيان.

الميزانية المقترحة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة عام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم
	مقداره	نسبته المئوية		
1 191.1	6.9	77.4	1 113.7	تكاليف الموظفين
1 722.4	9.5	149.1	1 573.3	سائر تكاليف العاملين
312.6	(42.0)	(226.5)	539.1	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
3 226.1	-	-	3 226.1	المجموع

كاف- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

51- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-2 مبلغاً مقداره **3.59** ملايين يورو، يساوي مبلغ ميزانيته المعتمدة لعام 2020. ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع-2 تدبير دفع الفائدة على قرض الدولة المضيفة، التي يجب استلامها ودفعها للدولة المضيفة في الأجل المحدد (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية)⁽⁸⁾. وقد بدأ تسديد مبلغ القرض بعد فسخ عقد استئجار المباني المؤقتة في 30 حزيران/يونيو 2016. إن ما سيُدفع تسديداً للقرض وللفائدة المستحقة عن الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 سيستحق دفعه في أجل أقصاه 1 شباط/فبراير 2021.

الميزانية المقترحة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة
	مقداره	نسبته المئوية		
-	-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
-	-	-	-	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
3 585.1	-	-	3 585.1	ما يخص قرض الدولة المضيفة
3 585.1	-	-	3 585.1	المجموع

لام- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

52- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة لآلية الرقابة المستقلة مبلغاً مقداره **739.5** ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها **34.8** ألف يورو، ونسبتها **4.9** في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغة **704.7** آلاف يورو. لقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة آلية الرقابة المستقلة وفقاً للمادة 112(4) من نظام روما الأساسي لتهيئة رقابة مستقلة وفعالة ومجدية للمحكمة وذلك بإجراء عمليات تحقيق وعمليات تقييم وعمليات تفتيش. إن الزيادة تعزى قصرياً إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد الذي تبلغ تكاليفه زهاء **46.4** ألف يورو، ما استُوعب بقدر المستطاع من خلال تحقيق تخفيضات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

الميزانية المقترحة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2020 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة
	مقداره	نسبته المئوية		
526.4	7.2	35.5	490.9	تكاليف الموظفين
158.0	7.4	10.9	147.1	سائر تكاليف العاملين
55.1	(17.4)	(11.6)	66.7	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
739.5	4.9	34.8	704.7	المجموع

⁽⁸⁾ الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ 23 آذار/مارس 2009، الفقرة 1-6.

ميم- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية

53- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة لمكتب المراجعة الداخلية مبلغاً مقداره **756.5 ألف يورو**، ينطوي على زيادة مقدارها **35.3 ألف يورو**، ونسبتها **4.9 في المئة**، بالقياس إلى ميزانيته المعتمدة لعام 2020 البالغة **721.2 ألف يورو**. وستتيح الموارد المطلوبة لهذا المكتب الإسهام في تحقيق أهداف المحكمة الاستراتيجية وأهدافها التشغيلية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى فعالية ونجاعة الحوكمة، وأطر الرقابة الداخلية، وتدبر المخاطر عن طريق إجراء عمليات التدقيق (ما لا يقل عن تسع عمليات) وأعمال إساءة المشورة. إن الزيادة تعزى رئيسياً إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد الذي يفضي إلى زيادة في رواتب الموظفين مقدارها **54.9 ألف يورو**، عُوّضت جزئياً بتحقيق تخفيضات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

الميزانية المقترحة لعام 2021 (بالآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2020 (بالآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية
	نسبته المئوية	مقداره بالآلاف اليوروات		
583.3	8.1	43.5	539.8	تكاليف الموظفين
133.5	9.3	11.4	122.1	سائر تكاليف العاملين
39.7	(33.1)	(19.6)	59.3	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
756.5	4.9	35.3	721.2	المجموع